طرق أو وسائل إدارة الأخطار:

Methods of Risk Management:

بعد أن يقوم مدير الخطر بتحديد وقياس الأخطار فإنه يقوم بتحديد السياسة أو السياسات التي سيتم التعامل بها مع هذه الأخطار، ولا يوجد اتفاق بين كُتاب التأمين على هذه السياسات.

ويقصد بسياسات إدارة الخطر هي تلك الأساليب العلمية التي يتقرر إتباعها بعد دراسة وتحليل القرارات وما ينتج عنها من أخطار وبعد أن يتأكد متخذ القرار من مقدرته على ممارسة تلك القرارات وهذه الأخطار. ويرى د. سلامة عبد الله أن سياسات إدارة الأخطار تنقسم إلى ثلاثة مجموعات رئيسية هي:

المجموعة الأولى: سياسة افتراض الخطر وتحمله:

Risk Assunptions :

وتشمل:

أ- سياسة افتراض الخطر بدون تخطيط مسبق.

ب- سياسة افتراض الخطر حسب خطة موضوعة.

ج- سياسة الوقاية والتحكم في قيمة الخسارة.

المجموعة الثانية: سياسة نقل الخطر Risk Transfer:

وتشمل:

أ- عقود التشييد

ب- عقود الإيجار

ج- عقود النقل

د- عقود الأمانة

المجموعة الثالثة: سياسة تخفيض الخطر Risk Reduction:

وتشمل:

أ- طريقة الفرز والتنويع. ب- طريقة تجميع الأخطار.

ج- سياسة التأمين على الأخطار.

بينما يرى د. ممدوح حمزة أحمد أن هناك أسلوبين لإدارة الخطر وهما:

الأسلوب الأول: تخفيض الخطر Risk Reduction:

في ظل هذا الأسلوب فإنه يتم البحث عن طريقة يمكن من خلالها مواجهة الخطر وبالتالي تخفيض مجموع الخسائر التي يتحملها الفرد أو المشروع خلال فترة

زمنية وأيضاً تخفيض مجموع الخسائر التي يتحملها المجتمع خلال نفس الفترة، وذلك فإن أسلوب تخفيض الخطر يهدف إلى تخفيض احتمال حدوث الحادث أو تخفيض حجم الخسائر الفعلية في حالة حدوثها أو تخفيض احتمال وحجم الخسائر الفعلية ومن الطرق المستخدمة لتخفيض الخطر:

1- تجنب الخطر.

2- التحكم في الخسائر.

3- توزيع الخطر.

الأسلوب الثاني: تمويل الخسائر المترتبة على تحقق الخطر:

Risk Financing Tools:

في ظل هذا الأسلوب أنه بدلاً من مواجهة الخطر ومحاولة تخفيض احتمال أو حجم الخسائر الفعلية أنه يتم البحث عن وسيلة يمكن بها تدبير التمويل اللازم لمواجهة الخسائر المترتبة على تحقق الخطر، وبالتالي محاولة تخفيض نصيب الفرد أو المشروع من الخسائر التي تتحقق له فعلاً خلال فترة معينة. ولكن دون تخفيض للخسارة التي تتحقق له أو للمجتمع، فكل ما في الأمر أن الخسائر تتوزع على عدد أكبر سواء تعرض للخسارة أم لا، وبالتالي ينخفض نصيب كل فرد يحتجز مبلغ يواجه به كل أو جزء من الخسارة التي تتحقق له.

وأهم الطرق المستخدمة في تحويل الخسائر المترتبة على تحقق الخطر هي:

1-تحمل الخطر.

2-تجميع الخطر.

3-تحويل الخطر.

بينما يرى البعض أن سياسات إدارة الخطر تتمثل في:

1-تجنب الخطر.

2-التحكم في الخسارة من خلال:

- منع الخسارة

- تخفيض الخسارة

3-الاحتفاظ بالخطر.

4- نقل الخطر من خلال:

- العقود.

- التأمين.

بينما يرى د. محمد وحيد أن سياسات إدارة الخطر تتمثل في مجموعة السياسات التي تتبعها إدارة الأخطار لمواجهة الأخطار التي تتعرض لها المنشأة الاقتصادية. ويمكن تقسيم هذه السياسات إلى نوعين هما:

1- سياسات لا تؤثر في الخطر وعناصره: وتشمل:

أ- سياسة تحمل الخطر.

ب- تكوين احتياطي عام لمواجهة الخسارة المالية الناشئة عن تحقق الخطر.

ج- سياسة نقل الخطر.

2- سياسات تؤثر في الخطر أو عناصره: وتشمل:

أ- سياسة الوقاية والمنع.

ب- سياسة التجزئة والتنويع.

ج- سياسة التجميع.

مما سبق يتضح أن تعدد السياسات التي يمكن استخدامها في إدارة الخطر وتداخلها وتشعبها جعل من الصعب حصرها جميعاً خاصة وأن هذه السياسات تتصف بالتطور والتغير المستمر تبعاً للأوضاع والظروف المحيطة بالمكان والزمان.

وفيما يلي شرح موجز لأهم طرق ووسائل مواجهة الخطر.

1-4: سياسة تجنب الخطر Risk Avoidance

يرى البعض أن هذه السياسة من أهم طرق مجابهة الخطر فعالية استناداً إلى أن إتباعها يؤدي في نظرهم إلى انعدام الخطر كلية. في حين يرى البعض الآخر أنها تمثل إحدى الطرق السلبية التي تؤدي بالفرد أو المشروع إلى الابتعاد عن اتخاذ القرارات التي ينتج عنها أخطار. ويرى البعض الآخر ضرورة استبعادها من مجموعة السياسات الخاصة بإدارة الخطر واعتبارها مجرد قرار سلبي يؤدي إلى عدم اتخاذ القرار الذي يوجد نوعاً من الخطر، ويطلق عليها مجازاً سياسة عدم إدارة الخطر.

ونظراً لانتشار الخطر وتغلغله في كل أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفرد الأمر الذي يجعل عملية التجنب الكلي للخطر من الأمور المستحيلة، لذا فإن إتباع هذه الطريقة في إدارة الأخطار يكون في نطاق ضيق جداً وينحصر استخدامها في مجال التجنب الجزئي وهذا ما دعا بعض الكتاب إلى القول بأن All Risk Can't be avoidance وخير مثال على هذه الطريقة يتمثل في رغبة الفرد أو المنشأة في التأجير بدلاً من التملك بهدف تجنب أخطار التملك.

وتصبح طريقة تجنب الخطر ضرورية في الحالات التي تزيد فيها الأعباء المالية المترتبة على تحمل الخطر عن المزايا المتوقع الحصول عليها من وراء ذلك.

سياسة تحمل الخطر (افتراض الخطر):

Risk Assumption:

تقوم سياسة افتراض الخطر وتحمله على قبول الفرد للخطر المعرض له واستعداده لتحمل نتائجه من خسائر مالية وذلك قد يكون بدون تخطيط مسبق من جانب المؤمن له أو قد يكون بتخطيط مسبق.

أولاً: تحمل الخطر بدون تخطيط مسبق:

في ظل هذا الأسلوب يتم افتراض الخطر وتحمله بشكل عفوي دون تخطيط أو حتى إدراك مسبق بالخطر وعواقبه، وذلك لعدم شعور الفرد بأهمية الخطر وربما لجهله أساساً بوجوده، وفي حالات أخرى يتم تحمل الخطر اختيارياً، يمكن ذلك بإرادة الفرد الكاملة وبرغم معرفته بالخطر وأبعاده، وقد يتم تحمل الخطر من قبل الفرد إجبارياً نظراً لغياب البديل أو صعوبته أو ارتفاع تكلفته.

ويتم استخدام أسلوب تحمل الخطر بدون تخطيط مسبق في الحالات الآتية:

1- في حالة الأخطار التي يترتب على تحققها خسائر مالية بسيطة بحيث يمكن للفرد تحملها دون مشقة أو عبء.

2- في حالة ارتفاع تكلفة الطرق الأخرى البديلة أو في حالة عدم وجود بديل آخر.

3- في الحالات التي يسعى الفرد فيها إلى الخطر ويكون مستعداً لتحمل ما قد يترتب على تحققه من خسارة بهدف إرضاء نوازعه النفسية والعاطفية.

وهذه السياسة لا تؤثر في الخطر ولا في عناصره أو مكوناته ولا تأثير لها على الخسائر الناتجة عن تحقق الخطر، وهذه السياسة لا تصلح إلا في حالة الخسائر الصغيرة المتكررة والخسائر الاقتصادية التي يمكن توقع قيمتها مقدماً، وهذه السياسة لا تحتاج إلى تكلفة تنفق مقدماً على هذه المجابهة إذ أن النتائج المترتبة على الأخطار يتحملها الفرد مهما كان حجمها.

ثانياً: تحمل الخطر مع وجود تخطيط مسبق (التأمين الذاتي):

يعترض البعض Williams & Hines على تسمية هذه الطريقة باصطلاح «التأمين الذاتي Self Insurance » وحجته في ذلك أن آلية التأمين تعني نقل الخطر، حيث أنه لا يفترض أن ينقل الإنسان الخطر لنفسه، ولذلك فهما يريان أنه لا جدال في كون التأمين الذاتي مستحيلاً.

ويعتبر التأمين الذاتي نوعاً آخر من سياسة تحمل الخطر أو افتراضه والذي يعتمد أساساً على التخطيط المسبق والدراسة الموضوعية للخطر ومسبباته وتدعو هذه الطريقة إلى تكوين احتياطي على أساس علمي سليم يكون كافياً لتغطية الخسائر المتوقعة والتي تترتب على تحقق الخطر.

وبذلك فإن هذه الطريقة تقوم على توزيع الخطر أو الشيء موضوع الخسارة على عدد كبير من الوحدات المعرضة للخطر، ولذا تعتبر إحدى السياسات البديلة الأكثر تطوراً من سياسة تحمل الخطر والتي تعتمد أساساً على تكوين احتياطي كاف لتغطية الخسائر المحتملة، الأمر الذي يساعد على دفع عملية استمرار النشاط ومزاولة الأعمال، ومعنى ذلك أنه يتم تحديد الاحتياطي وفق أسلوب علمي منهجي يعتمد على دراسة الخطر وأبعاده ومسبباته.

ويرى البعض أن الادخار من أهم وسائل مجابهة الأخطار، فالشخص يدخر لمواجهة المرض أو العجز أو الشيخوخة، وباستثناء خطر الشيخوخة نجد أن هذه الوسيلة في مواجهة الأخطار لا تجدي إذا تحقق الخطر قبل تكوين المدخرات الكافية لمواجهة الخسائر المالية المترتبة على تحققه. والمنشأة أيضاً تعمل على تكوين الاحتياطيات والمخصصات اللازمة لمواجهة خطر معين، فمثلاً نجد أن البنوك تكون احتياطيات ومخصصات لمواجهة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل، وما قيل عن الفرد يمكن أن يقال عن المنشأة، حيث أن الخطر قد يتحقق للمنشأة قبل تكوين الاحتياطيات الكافية، أو قد يتحقق الخطر بصورة مركزة فيؤدي إلى استهلاك كافة الاحتياطيات.

وقد اتفق معظم الكُتاب على أن هذه السياسة تصلح بالنسبة للمشروعات التجارية أو الصناعية إذا ما توافرت لها الظروف والأوضاع التالية:

1- أن تكون المنشأة كبيرة حجم بحيث يكون هناك عدد كبير من الوحدات المعرضة لخطر معين، حتى يمكن التنبؤ بحجم الخسارة المتوقعة واحتمالات تحقق الخطر بدرجة عالية من الدقة استناداً إلى قانون الأعداد الكبيرة.

2- توزيع الأخطار وانتشارها جغرافياً وزمنياً بحيث لا يكون هناك أخطار مركزة، وما يترتب على تركز الأخطار من تأثير سيء على حجم الخسائر المتوقعة في حالة تحقق الخطر.

3- توافر إمكانية تخصيص مبالغ نقدية بشكل منتظم (تكوين احتياطي لمقابلة الخسائر المتوقعة) يتم تحديده بأسلوب علمي واستشاره في مجالات استثمارية معينة يسهل تحويلها إلى صورة نقدية بسرعة وبدون التعرض لخسارة كبيرة.

ويرى البعض ومنهم Williams & Hines أن هذه السياسة يعتمد إقرارها على بعض القواعد منها:

1- طبيعة الخطر أو الأخطار التي تتعرض لها المنشأة.

2- تقييم احتمال زيادة الخسائر الفعلية بالنسبة لقسط التأمين.

3- حجم الخسائر الناتجة عن تحقق الأخطار.

4- مدى فاعلية برامج الوقاية والمنع.

5- المركز المالي للمنشأة.

6- خبرة المنشأة في السوق.

7- المقارنة بين مزايا وتكلفة هذه السياسة بالنسبة للسياسات الأخرى.